الأمم المتحدة
A/HRC/54/L.22

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 October 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
11 أيلول/سبتمبر – 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

أندورا*، أوكرانيا، اليابان*: مشروع قرار

54/... تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى كمبوديا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثلما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ومثلما أُعيد تأكيده في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووفقاً لالتزامات كل منها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و2/5 المؤرخين 18 حزيران/يونيه 2007، وإذ يشدد على أن يؤدي المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واجباتهم وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما،

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 23/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وسائر القرارات ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره تقريري الأمين العام بشأن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[1]،

وإذ يسلم بأن التاريخ المأساوي لكمبوديا يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية حقوق الإنسان وعدم العودة إلى سياسات الماضي وممارساته، وفقاً لما ينص عليه الاتفاق المتعلق بتسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا الموقع في باريس في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1991،

---

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(1) A/HRC/42/31 وA/HRC/48/79.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يلاحظ التطورات الجديدة في كمبوديا، ولا سيما ما تحقق من إنجازات ومظاهر تحسن في الميدانين الاقتصادي والثقافي على مدى السنوات الأخيرة بفضل خطط كمبوديا واستراتيجياتها وأُطرها الوطنية ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أيضاً الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا من أجل إعادة بناء البلد، وتعزيز حقوق الأفراد وحرياتهم وكرامتهم مع حماية حياة الناس والحفاظ على السلم والاستقرار والأمن الاجتماعي والنظام العام، وتعزيز التنمية وتحسين نوعية حياة السكان، وإذ يشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها،

وإذ يلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته فيما يخص تعزيز الإصلاح القانوني بقيادة لجنة الإصلاح القانوني والقضائي، وبسبل منها إنفاذ القوانين الأساسية، مثل قانون الإجراءات المدنية، والقانون المدني، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات،

وإذ يحيط علماً بتقرير حالة حقوق الإنسان في كمبوديا الذي تصدره بصفة دورية البعثة الدائمة لكمبوديا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والذي يتضمن سرد الحكومة لحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، بما في ذلك تدابير السياسة العامة والاستجابات للقضايا الرئيسية،

1- *يرحب* باستكمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا للإجراءات القضائية في أيلول/سبتمبر 2022 وانتقالها إلى المهام المتبقية، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في قرارها 257/75 باء المؤرخ 7 تموز/يوليه 2021، ويشجع في هذا الصدد حكومة كمبوديا على نشر إرث الدوائر الاستثنائية على نطاق واسع بين الشعب الكمبودي والمجتمع الدولي من أجل تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب ومن أجل تحقيق العدالة؛

2- *يرحب أيضاً* بالمشاركة الإيجابية لحكومة كمبوديا في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وبعدد من الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقبولة، بما في ذلك عقد مشاورة بشأن استعراض منتصف المدة في سياق الاستعراض الدوري الشامل لتبادل التقييمات وتشجيع التعليقات من مختلف أصحاب المصلحة؛

3- *يرحب كذلك* بدعم حكومة كمبوديا وتعاونها وحواراتها البناءة مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، بما في ذلك إمكانية وصوله إلى البلد دون قيود وعقده اجتماعات مع مختلف المسؤولين الرئيسيين بمن فيهم رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين الحكوميين، كما يرحب بتقريري المقرر الخاص[2] والتوصيات المقدمة، ويقر بوجود 20 معيارا، ويدعو الحكومة إلى مواصلة العمل مع المقرر الخاص بشأن أفضل السبل لتنفيذ هذه المعايير، مع مراعاة السياق الوطني لكمبوديا؛

4- *يرحب* بالتجديد الثاني عشر، في كانون الثاني/يناير 2023، لمذكرة التفاهم المتعلقة بتنفيذ برنامج للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان والمبرمة بين حكومة كمبوديا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مما يمدد الوجود التشغيلي للمفوضية السامية في كمبوديا لمدة سنتين أخريين؛

5- *يثني* على التعاون الإيجابي بين حكومة كمبوديا والمفوضية السامية في جملة أمور منها بالأخص ما يتعلق بحماية حقوق الشعوب الأصلية على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمساعدة التقنية المقدمة لصياغة القانون الوطني للإعاقة، والتحضير لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، والحد من اكتظاظ السجون، ويشجع

(2) A/HRC/51/66 و A/HRC/54/75.

على تعزيز التعاون بين الحكومة والمفوضية السامية على النحو المحدد في مذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة والمكتب الميداني للمفوضية في بنوم بنه؛

6- *يؤكد من جديد* ضرورة أن تعزز حكومة كمبوديا الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون والتقيد بها بوسائل منها اعتماد القوانين والمدونات الأساسية اللازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي وإعلام مستقل وقضاء مستقل وتنقيحها ومواصلة تنفيذها؛

7- *يرحب* بالتقدم الكبير الذي أحرزته حكومة كمبوديا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن 72,5 في المائة من مؤشرات الأهداف ومؤشراتها الفرعية تسير على الطريق الصحيح، ويلاحظ التزام الحكومة بمواصلة بذل الجهود لتحقيق الأهداف المتبقية، بما في ذلك غايات ومؤشرات الهدف 16؛

8- *يرحب أيضاً* بالجهود الجارية لتحسين سبل الوصول إلى نظام العدالة، بما في ذلك إنشاء وتشغيل محاكم استئناف إقليمية، ويشجع حكومة كمبوديا على التعجيل باعتماد سياسة المعونة القضائية من أجل ضمان وصول الجميع إلى العدالة، ويلاحظ تنفيذ ثلاثة قوانين أساسية بشأن السلطة القضائية، وهي القانون المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والمدعين العامين، والقانون المتعلق بتنظيم المحاكم وسير عملها، والتعديل المدخل على القانون المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وسير عمله؛

9- *يشدد* على ضرورة أن تواصل حكومة كمبوديا تعزيز جهودها الرامية إلى التحقيق، على وجه السرعة، مع جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاتهم، وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة في المحاكم الوطنية ومع الامتثال التام لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويهيب بسلطات كمبوديا أن تبدأ تحقيقاً كاملاً وشفافاً في القضايا المعنية؛

10- *يلاحظ* المبادرة المتعلقة بحملة 13 شهراً للانتهاء من معالجة القضايا المتأخرة والتقدم الكبير المحرز في هذه الحملة، ويشجع حكومة كمبوديا على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى الإصلاح القضائي، بما في ذلك من أجل حماية الحق في محاكمة عادلة، ومواصلة الحد من اكتظاظ السجون والاحتجاز السابق للمحاكمة؛

11- *يلاحظ أيضاً* الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لمكافحة الفساد من خلال تنفيذ قانون مكافحة الفساد وقانون العقوبات، ومن خلال مختلف الأنشطة التي تضطلع بها وحدة مكافحة الفساد وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في مجالات من بينها مكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، والإشراف على الكازينوهات، ومكافحة الجرائم عبر الوطنية، ويشجع الحكومة على مواصلة جهودها وتعزيزها؛

12- *يرحب* بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لمكافحة الجرائم، مثل الاتجار بالأشخاص، واستغلال العمالة، بما في ذلك العمل الجبري في عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، ويحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذه الغاية، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، للتصدي للمشاكل الرئيسية المعلَّقة في هذا المجال؛

13- *يرحب أيضاً* بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا بالاستناد إلى استراتيجيتها الخمسية للمساواة بين الجنسين (2019-2023)، ويشجع الحكومة على زيادة تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، بما في ذلك مشاركتها الكاملة والفعالة والهادفة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار، وزيادة المكاسب الاقتصادية التي تحصل عليها المرأة من خلال تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية ومعايير العمل؛

14- *يلاحظ مع التقدير* الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لحل القضايا المتعلقة بالأراضي، في جملة أمور أخرى، من خلال تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك الوقف الاختياري

لامتيازات استغلال الأراضي لأغراض اقتصادية والتسجيل المنتظم للأراضي من أجل تسجيل نحو 6,9 ملايين سند امتلاك مواطنين لأراض، بمن فيهم نساء، ويشجع الحكومة على التعزيز الفعال لامتلاك النساء والشعوب الأصلية وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى للأراضي من خلال نظام امتيازات استغلال الأراضي لأغراض اجتماعية، وبينما يقر بالقضايا المعلَّقة في هذا المجال، يحث الحكومة على مواصلة وتعزيز جهودها الرامية إلى إيجاد حل سلمي ومنصف وسريع لتلك القضايا بصورة عادلة وصريحة، مع مراعاة حقوق الأطراف المعنية وما يقع عليها من آثار فعلية، ومع الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة مثل قانون الأراضي، وقانون نزع الملكية، والمنشور المتعلق بتسوية أوضاع المباني المؤقتة غير القانونية في المدن والمناطق الحضرية، والسياسة الوطنية للإسكان، ومن خلال تعزيز قدرة وفعالية المؤسسات ذات الصلة، مثل لجان المسح العقاري التابعة للهيئة الوطنية لتسوية المنازعات على الأراضي على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والمحافظات، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة؛

15- *ينوه* بالمبادرات التي اتخذتها حكومة كمبوديا والجهود التي تبذلها والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ مختلف خطط المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك إنشاء الصندوق الوطني للمساعدة الاجتماعية، لصالح الأسر المعيشية الفقيرة والفئات الضعيفة، مما ساهم في تعزيز قدرة نظام الحماية الاجتماعية على الاستجابة لحالات الطوارئ؛

16- *يلاحظ* التزام حكومة كمبوديا بتقديم التدريب التقني والمهني المجاني إلى 1,5 مليون شاب من الأسر الفقيرة والضعيفة في جميع أنحاء البلد؛

17- *يلاحظ أيضاً* الالتزامات التي تعهدت بها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، ويحث الحكومة على أن تواصل اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بموجب تلك المعاهدات والاتفاقيات، وأن تعزز، تحقيقاً لهذه الغاية، تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية، من خلال تعزيز الحوار وتطوير الأنشطة المشتركة؛

18- *يشيد* بجهود حكومة كمبوديا وتقدمها والتزامها بجعل مشروع القانون المتعلق بإنشاء وتشغيل مؤسسة وطنية كمبودية لحقوق الإنسان متماشياً مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، بمساعدة من المفوضية السامية، ويشجع على اعتماده وتنفيذه على وجه السرعة؛

19- *يرحب* بالجهود التي تبذلها اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يخص تسوية الشكاوى المقدمة من أفراد؛

20- *يرحب أيضاً* بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته في تعزيز اللامركزية ولامركزية الوظائف الإدارية بهدف تحقيق التنمية الديمقراطية عن طريق تعزيز المؤسسات دون الوطنية والشعبية؛

21- *يعرب عن قلقه البالغ* إزاء ما ورد بشأن تدهور البيئة المدنية والسياسية في كمبوديا بسبب الآثار المروعة الملموسة الناجمة عن ملاحقات قضائية أو حالات يُدعى وقوعها مثل وفاة محلل سياسي في تموز/يوليه 2016، وعن غيرها من الإجراءات وما يدعى ممارسته من مراقبة ومضايقة وعنف ضد أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات البيئية ووسائط الإعلام، وحل حزب المعارضة السابق وفقاً لقانون الأحزاب السياسية في عام 2017، وإجراء انتخابات عامة في عام 2023 دون مشاركة حزبين سياسيين، رفضتهما اللجنة الوطنية للانتخابات بسبب عدم استيفاء الشروط المتعلقة بالوثائق بشكل كامل، ويهيب بجميع الأطراف أن تعمل معاً من أجل بناء الثقة

والاطمئنان عن طريق العودة إلى الحوار مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، ويهيب بشدة بحكومة كمبوديا أن تكفل، في جملة أمور، الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع، وأن تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالقضايا المعنية، ويحث الحكومة على اتخاذ تدابير إضافية مناسبة لتشجيع المجتمع المدني وتمكينه، بما في ذلك النقابات العمالية ووسائط الإعلام المستقلة، وأداء دور بناء في توطيد التطور الديمقراطي في كمبوديا بسبل منها صون وتشجيع أنشطة النقابات ووسائط الإعلام، وفي تعزيز المساواة بين جميع الأحزاب في الوصول إلى وسائط الإعلام؛

22- *يعرب عن قلقه*، شأنه شأن خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، إزاء إدانة كيم سوخا، الذي حكم عليه بالسجن لمدة 27 عاماً بتهمتي التآمر مع قوة أجنبية والخيانة، ويعرب أيضاً عن قلقه إزاء الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم ضد سياسيين معارضين آخرين ونشطاء في المجتمع المدني، ويشجع بشدة على إجراء محاكمات فورية وشفافة وعادلة وفقاً للالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان، وعلى توسيع الحيز الديمقراطي لصالح النشطاء السياسيين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، بما في ذلك أعضاء أحزاب المعارضة، لتمكينهم من المشاركة بصورة نشطة وسلمية ومسؤولة وصريحة في نقاش سياسي شامل، ويشجع بشدة جميع الأحزاب على مواصلة إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية والوحدة والسلم والاستقرار؛

23- *يعرب عن قلقه البالغ* إزاء ما ورد بشأن القيود المفروضة على بعض منظمات المجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية والأثر السلبي لقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتعديلين المؤرخين 7 آذار/مارس و28 تموز/يوليه 2017 اللذين أُدخلا على قانون الأحزاب السياسية، وينوه في الوقت نفسه بالاستعراض الجاري للتعديلات المقترح إدخالها على قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بالتشاور مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين، وتعديل قانون الأحزاب السياسية المؤرخ كانون الثاني/يناير 2019، وتعديلات قانون الانتخابات المؤرخة 4 تموز/يوليه 2023، ويحث الحكومة على مواصلة بذل الجهود لتوسيع الحيز السياسي والمدني وضمان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وتهيئة بيئة مواتية تمارس فيها جميعُ الأحزاب السياسية أنشطة سياسية في ظل المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون؛

24- *يعرب عن قلقه* إزاء ما ورد بشأن إحجام بعض الأشخاص عموماً عن التحدث علناً والتعبير عن آرائهم على الإنترنت خوفاً من الاعتقال والمراقبة، والعدد المحدود المزعوم من التجمعات والمظاهرات السلمية المسموح بها وفقاً لقانون التظاهر السلمي، والقيود المزعومة على حرية الصحافة، مثل إلغاء ترخيص إعلامي مستقل بتهمة نشر أخبار كاذبة وانتهاك قواعد الصحافة المهنية، ويحث حكومة كمبوديا على أن تواصل اتخاذ إجراءات لتعزيز حقوق وكرامة جميع الكمبوديين عن طريق حماية الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، وفقاً لقانون كمبوديا وسياقها التاريخي، وعلى أن تكفل، تحقيقاً لهذه الغاية، تفسير جميع القوانين وتطبيقها بطريقة حكيمة من أجل تعزيز الحقوق الاجتماعية والثقافية وفقاً لسيادة القانون؛

25- *يأسف* لما ورد بشأن البيئة التقييدية المحيطة بالانتخابات العامة لعام 2023 وإدخال تعديلين انتخابيين جديدين مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الأفراد الذين يقاطعون الانتخابات أو يدعون إلى مقاطعتها، في الوقت الذي يلاحظ فيه نتائج الانتخابات، التي أفيد بأن نسبة المقترعين فيها بلغت 84,59 في المائة بناء على إعلان صادر عن السلطات الكمبودية، ويدعو حكومة كمبوديا إلى تعزيز الحوار والمصالحة مع أصحاب المصلحة الشرعيين المعنيين، بما في ذلك أحزاب المعارضة، وضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة وممثلة لجميع الكمبوديين، وحماية وتعزيز الحقوق

المدنية والسياسية لجميع الكمبوديين لكي تواصل بصورة مطردة تدعيم بناء الأمة بدعم من مجموعة واسعة من الكمبوديين؛

26- *يلاحظ* الرسالة المشتركة الموجهة من ثلاثة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن المرسوم الفرعي المتعلق بإنشاء بوابة الإنترنت الوطنية في 7 نيسان/أبريل 2021، ورد حكومة كمبوديا، وتعليق تنفيذ المرسوم الفرعي، واعتزام الحكومة وضع قانون بشأن حماية المعلومات، ويحث الحكومة على مواصلة جهودها لضمان حماية خصوصية وبيانات الأفراد وحرية التعبير والرأي على الإنترنت وفقاً للقوانين الدولية لحقوق الإنسان؛

27- *يلاحظ أيضاً* الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا فيما يخص العلاقات مع المجتمع المدني، مثل الأمر الجديد الذي أصدرته وزارة الداخلية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 للسلطات دون الوطنية، والذي يؤكد من جديد أن لدى المنظمات غير الحكومية الحرية الكاملة للقيام بأنشطتها وفقاً للقانون الكمبودي، وتنظيم حوار نصف سنوي بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الأمر الصادر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 والقاضي بإلغاء شرط الإخطار قبل ثلاثة أيام، ويدعو الحكومة إلى تذكير السلطات المحلية لكي تنفذ الأمرين المذكورين بشكل صحيح وتبذل جهوداً متواصلة للمساهمة في تحسين العلاقات مع المجتمع المدني، بما في ذلك على المستوى دون الوطني؛

28- *يقر* بوجود أكثر من 000 6 جمعية ومنظمة غير حكومية عاملة، بعضها يواصل تقديم تقارير منتظمة ووجهات نظر تنتقد الحكومة، ويشجع حكومة كمبوديا على حماية وضمان حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وفقاً للدستور وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

29- *يقر* بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا والإنجازات التي حققتها للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا سيما قراراتها بشأن منح الموافقة لسفينة سياحية من أجل الرسو لدواعي إنسانية، وتقديم المساعدة الطبية الإنسانية لعدد من البلدان في المنطقة، وإرسال تحويلات نقدية إلى الأسر الفقيرة والضعيفة، ومخطط التطعيم الوطني المجاني، حتى للمقيمين الأجانب؛

30- *يدعو* الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في كمبوديا والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، إلى مواصلة العمل مع حكومة كمبوديا ودعم جهودها من أجل توطيد الديمقراطية وضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان لفائدة جميع الأفراد في كمبوديا، بما في ذلك في إطار الاستجابة لطلب الحكومة للمساعدة التقنية وبناء القدرات في المجالات التالية:

(أ) صياغة القوانين والمساعدة في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب عن طريق سن تشريعات؛

(ب) بناء القدرات لتعزيز المؤسسات القانونية، بوسائل منها تحسين استقلالية ونوعية أداء القضاة والمدعين العامين والمحامين وموظفي المحاكم، والاستفادة من الخبرة التي اكتسبها المواطنون الكمبوديون الذين عملوا في الدوائر الاستثنائية لمحاكم كمبوديا؛

(ج) بناء من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية وإنفاذ القوانين، وكذلك تقديم ما يلزم من معدات لبلوغ هذه الأهداف؛

(د) تنفيذ التوصيات المقبولة في سياق الاستعراض الدوري الشامل؛

(هـ) المساعدة في تقييم التقدم المحرز في قضايا حقوق الإنسان؛

31- *يقرر* تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا لمدة سنتين، ويطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولايته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه السابعة

والخمسين والستين، بما يشمل تقديم توصيات بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد؛

32- *يطلب* إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه السابعة والخمسين والستين تقريراً عن دور المفوضية السامية وإنجازاتها في مجال مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

33- *يقرر* مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في كمبوديا في دورته الستين.